



مراقب الجهراء لشؤون المستهلكين أعرب عن أمله في تجديد المكاتب لتصبح بمستوى الشركات الخاصة

القطان لـ «الأنباء»: «المحصل» وظيفة طاردة نتمنى دعمها بالحوافز لتغطية النقص

دارين العلي

تم تحصيل 16 مليوناً و47 ألف دينار، وكمعدل أسبوعي ما يقارب 450 ألف دينار، وهذه أرقام تعتبر جيدة في سلم التحصيل. ولفت إلى أن ما ينقص هذه المكاتب هو تطوير المباني لكي تصبح بمستوى مكاتب الشركات الخاصة من حيث التنظيم والتطوير وحتى الترتيب والتأثيث الداخلي. منسيرا إلى أن بعض المكاتب غير كافية وصغيرة، معلنا عن خطة مستقبلية لافتتاح مكتب لكل مدينة. وتتمنى القطان أن يعطى المحصل حوافز لكي تصبح هذه الوظيفة جاذبة بهدف تغطية النقص بأعداد المحصلين. صعوبات العمل وعقود الفراء والتعامل المباشر مع المستهلكين كلها قضايا تمت مناقشتها خلال اللقاء، وفيما يلي التفاصيل:

أكد مراقب الجهراء لشؤون المستهلكين في وزارة الكهرباء والماء حسن القطان، أن الوزارة لا تقوم بقطع التيار أو المياه عن المتخلفين عن السداد إلا بعد توجيه الأذونات لهم وبشكل موثوق. وقال في لقاء مع «الأنباء» إن مكاتب شؤون المستهلكين في محافظة الجهراء تبذل جهودها وتقوم بما عليها لمتابعة حوالي 44 ألفاً و500 منشأة متنوعة تابعة للمحافظة. وقال القطان إن الأمر يختلف من مكتب إلى آخر وفق حجم المرافق التابعة له، ولفت إلى أن نسبة التحصيل جيدة في المحافظة، فمنذ بداية العام وحتى أكتوبر الماضي



حسن القطان

التوجه لتكوين مهنة «القارئ» مازال قائماً ونعمل على دراسة إمكانية ذلك في «الجهراء» ■ لا مشاكل في عقود القراءة ونأمل من المواطنين التعاون مع القراءة

الأمر يقوم الموظف بتسليم المبلغ منه والدفع عبر بطاقته البنكية الشخصية.

وكيف تصفون استجابة المواطنين لواجباتهم في دفع ما يتوجب عليهم من فواتير؟
● تختلف بين الأشخاص فأكثرهم يعرف أن استهلاكه للكهرباء والماء يتوجب عليه دفع مقابل، أما البعض الآخر فيعترض أحياناً على قيمة فاتورة ولا يقنع بأنها تترجم استهلاكه وبالتالي نقوم بواجبنا بالكشف على العداد والتأكد من سلامته وتتابع قراءاته بشكل مستمر لافتقاره بأن فاتورته صحيحة.



استقبال المراجعين في مكتب الجهراء (عادل سلامة)



حسن القطان يتحدث للزميلة دارين العلي

بداية نود أن نتعرف على أبرز مهام الوكالة إلى مراقبة شؤون المستهلكين في الجهراء؟

● أبرز المهام الملقاة على عاتقنا هي قراءة العدادات وتحصيل فواتير الكهرباء والماء، وعلماً يبدأ منذ قراءة العداد حتى إصدار الفاتورة وإيصالها إلى المستهلك ومن ثم تحصيلها.

وما أبرز العراقيل والصعوبات التي تواجه عملكم؟

● صعوبة العمل تكمن في كونه عملاً ميدانياً يتطلب الوصول والتعامل مباشرة مع المستهلكين، وأحياناً لا تتناسب أوقات العاملين مع ظروف المواطنين للسماح لنا بدخول المنزل وقراءة العداد ما يؤدي إلى تأخير العمل، وقد حددنا لذلك جولات بتوقيعات مختلفة لقراءة العدادات ومنها ليلاً في بعض الأحيان، وهنا نأمل من جميع المواطنين التعاون مع قراء العدادات الذين يقومون بواجباتهم ويعملون بما فيه خير المصلحة العامة.

هل لاحظتم انخفاض معدل الاستهلاك بعد رفع التعرفة؟
● نعم لاحظنا ذلك كما أننا لاحظنا إقبال الناس على المرشحات والأدوات الترشيدية، فبعد رفع التعرفة بات المستهلك يشعر بحجم استهلاكه بسبب ارتفاع قفمة فاتورته، ونحن نتلقى كثيراً من الاستفسارات من قبل المستهلكين حول كيفية الترشد وإمكانية الحصول على المرشحات وأي الأنواع أفضل فنقوم بتوجيههم نحو الشركات المتخصصة.

نحن محكومون بجهازين للتحصيل فقط ما يؤدي إلى ازدحام في أوقات ذروة العمل

نأمل تنظيم دورات للمحصل في «التطبيقي» لضمان وجود هذا التخصص

رفع «التعرفة» ساهم في خفض الاستهلاك وزاد من إقبال الناس على استخدام المرشحات

مثلاً مدينة جابر الأحمد تحتاج لأكثر من مكتب فعدد المرافق فيها كبيرة تصل إلى 5 آلاف وحدة سكنية بخلاف نظام الشقق ومكتب واحد فقط لن يكون كافياً، وهذا ما نعمل عليه لافتتاح مكتب آخر لتخفيف الضغط على الموظف وكذلك على المراجع.

نعمل أن مكاتب شؤون المستهلكين عادة ما تعاني ازدحاماً فأي المكاتب الأكثر ازدحاماً عندهم وكيف يمكن إيجاد حلول سريعة لتخفيف هذا الازدحام؟
● الازدحام لدينا وقتي أي مع نزول الرواتب للموظفين منذ 22 من كل شهر إلى 2 الشهر الذي يليه، ومع رواتب المتقاعدين من 10 الشهر إلى 18، وهذا الوضع في كل شهر وهذه هي الاوقات التي يحصل فيها ازدحام شديد ويتم التعامل معه عبر تنظيم الأمر ومحاولة السرعة في إنجاز العائلات.

وماذا ينقص مكاتب شؤون

شامل، وما يحكمنا المباني فالوظف الشامل يحتاج إلى مساحة عمل ومكان مناسب وأجهزة معينة ليست متوفرة لدينا حالياً ولكننا في طور العمل على هذا الأمر.

وهل المباني والمكاتب في منطقة الجهراء قادرة على استيعاب المراجعين أم أن لديكم أزمة في هذا الشأن؟

● نعم هناك بعض المكاتب غير كافية وصغيرة والأمر يختلف من مكتب إلى آخر وفق حجم المرافق التابعة له، ولدينا خطة مستقبلية أن يكون لكل منطقة جديدة مكتب خاص بها، فمدينة جابر الأحمد لديها مكتب خاص وسيتم افتتاح مكتب آخر وكذلك سيتم افتتاح مكتب لمدينة المطلاع.

خدمات المحافظة

كم مكتباً في محافظة الجهراء وهل هي كافية لتغطية خدمات المحافظة ككل؟
● هي كافية نوعاً ما، ولكن

المديونية التي تفوق الـ15 ألف دينار، وهي تعود لشركات أو مؤسسات صناعية ونحن نتابع معهم بشكل مستمر ويتم الدفع، أما السكن الخاص فلا توجد هذه المبالغ حالياً بعد تسوية الأوضاع في جميع الحالات، وهناك ما يقارب 7 آلاف مرافق التي لم نتمكن من الأن من تسوية أوضاعها لعدم التمكن من الوصول لأصحابها أو لخلافات على القسيمة.

وهل ما زلتم تنفذون أوامر القطع على المتخلفين عن السداد؟

● نعم نقوم بتوجيه إشارات للسكن الخاص ونقطع المياه عن المتخلفين أما التجاري والاستثماري فنقوم بعد الانذار بقطع التيار لحين تسوية أوضاعهم.

القطع دون انذار

يقول البعض بأن الوزارة تلجأ إلى القطع دون إنذار المستهلك أولاً فهل هناك حالات شكاوى بهذا الشأن؟

● نعم يحصل أن يشتكي المواطنون بحجة عدم وصول إنذار إليهم إلا أننا نقوم بانبات ذلك عبر التصوير وذلك بتوثيق الأذنان وتصويره فور وضع الأذنان على علبه العداد في حال لم يتم الجواب مع موظف الوزارة أو لم يجد أحداً في المنزل لتسليمه الأذنان، هذا ويتم التوقيع من المسلم لتوثيق التسلم.

هل لديكم نية لتطبيق الموظف الشامل في المحافظة كما في المحافظات الأخرى؟
● إلى الآن ليس لدينا موظف

تحصيل 16 مليوناً و47 ألف دينار منذ بداية العام بمعدل 450 ألف دينار أسبوعياً وهذه أرقام تعتبر جيدة في سلم التحصيل

لا يمكن قطع المياه أو الكهرباء عن المتخلفين عن السداد إلا بإنذار ونوثق ذلك بالمستندات

لدينا نية لتطبيق فكرة «الموظف الشامل» إلا أن المباني والتجهيزات لا تساعدنا

ضمن توجه الوزارة لتحويل العدادات إلى نكية هل تم تركيب عدادات في محافظة الجهراء ضمن البرنامج التجريبي؟
● نعم لقد تم تركيب 100 عداد في منطقة النسيم وتم إيصالها على النظام الذي تم تركيبه في الوزارة وبعد انتهاء البرنامج التجريبي سيتم توقيع المناقصات وتعميم التجربة.

عدد المحصلين وبالنسبة للمحصلين كم عددهم وهل هناك حاجة لزيادة أعداد هؤلاء؟
● يوجد في كل مكتب 3 أو 4 محصلين، ومع زيادة المستهلكين والمرافق نحن بالتاكيد نحتاج محصلين جددًا وخصوصاً في أوقات ذروة الدفع حيث نشهد ازدحاماً شديداً وتذمر من الناس بسبب الانتظار، فنحن محكومون بجهازين فقط لأنها مرتبطة بأجهزة الكي نت وفق ما فرضت علينا وزارة المالية، حيث تدخل المبالغ في أبواب الاستهلاك والتأمين ورسوم البلدية، وبعد منع تسلم المبالغ نقداً، تم حصر الخدمة بجهازين فقط، ويمكن لشركة الكي نت أن توفر جهازاً إضافياً في حال وجود الموظف الشامل وهي فكرة موجودة بحاجة للتطبيق بتوفير الأدوات اللازمة له.

لماذا إذن لا تتم زيادة أعداد المحصلين ما هي المشكلة؟
● المشكلة أن وظيفة المحصل وظيفة طاردة وغير جاذبة فهو شخص يتعامل مع مبالغ وإي خطأ يتحملة هو شخصياً وإذا لم تكن هناك حوافز فلن يقبل الموظفون عليها، خصوصاً وأن معظم المحصلين مساهم الوظيفي ليس محصلاً وبالتالي لا يمكن الضغط عليهم لأنهم يقومون بالعمل لتغطية النقص في هذه الوظيفة، لذلك نحن نقترح إجراء دورات تدريبية للمحصلين في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي وتكثيف هذه الدورات بالتعاون مع الوزارة بمنح على أساسها الطالب شهادة تخصص محصل على أن يتمتع من يشغل هذا العمل بالحوافز لكي تصبح هذه الوظيفة جاذبة.

الاجمالي	المنطقة	ت
1846	الواحة	1
2019	العيون	2
279	امغرة الصناعية	3
333	المنطقة الصناعية 1	4
368	المنطقة الصناعية 2	5
1649	القيروان	6
2010	القصر	7
7441	سعد العبدالله	8
5700	الصليبية	9
4600	جابر الأحمد	10
4268	تيماء	11
1579	النسيم	12
1023	التعيم	13
438	صناعية الصليبية	14
7449	الجهراء	15
2633	العبدلي	16
606	اسطيلات السالمي	17
44241		المجموع

مكتب رئيسي	مكتب تحصيل	اسم المكتب	تحصيلات نقدية	تحصيلات شيكات	تحصيلات ائتمان	تحصيلات KNET	تحصيلات أخرى	الاجمالي
04	01	الجهراء «العيون»	16902,201			2622285,488		2739187,689
04	02	الصليبات	171453,268			1439923,831		1611377,099
04	03	الجهراء الثاني	719499,286			4834456,090		5553955,376
04	04	الجهراء مول				186914,458		186914,458
04	05	سعد العبدالله	95783,605			1908926,068		2004709,673
04	06	القيروان	285448,433			2799976,719		3085425,152
04	07	سعد العبدالله 2		16750,688	150,000	698040,202		714940,890
04	09	جابر الأحمد			150,000	150765,900		150765,900
		الاجمالي	1405837,481		150,000	14641288,756		16047276,237



تنظيم العمل في مكتب الجهراء

وكم يبلغ عدد المرافق التي تدخل ضمن مسؤولية المراقبة؟

● جغرافياً تعتبر الجهراء أكبر محافظة ويمتد نطاق عملنا من الصليبية إلى العبدلي، ومن يتبعها المناطق عن بعضها البعض فهناك مزارع العبدلي ومزارع الدواجن في السالمي، وسكراب النعائم وشاليهات كاظمة ومزارع الصليبية وكلها مناطق تعتبر نائية وبعيدة عن بعضها البعض وهذا ما يزيد من عناء العمل فيها، إلا أننا نعمل بجهد بتوجيهات الوزير والوكيل ووكيل القطاع لتأدية ما علينا من واجبات وهناك ما يقارب الـ 44 ألفاً و500 منشأة من مختلف المرافق السكن الخاص والاستثماري والتجاري والصناعي والزراعي، وبالنسبة للتحصيل فالأمر جيد فمنذ بداية العام حتى أكتوبر الماضي تم تحصيل 16 مليوناً و47 ألف دينار، وكمعدل أسبوعي ما يقارب 450 ألف دينار، وهذه أرقام تعتبر جيدة في سلم التحصيل.

مبالغ متراكمة هل هناك مبالغ متراكمة في المحافظة وكم حجمها؟
● نعم بالطبع أجريتنا حصراً لهذه المنشآت وهي ليست نسبة تذكر فقليلة جدا